سكرة في:9 ديسمبر 2007

جمعية القضاة التونسيين

الجلسة العامة العادية

التقرير الأدبي

رؤسائي الأفاضل ، زميلاتي زملائي الأعزاء،

يطيب لي باسمي الخاص وباسم المكتب التنفيذي والهيئة الإدارية بأن نلتقي بكم اليوم في هذه الجلسة العامة العادية لنعرض عليكم في إطار ما اقتضاه الفصل 21 من القانون الأساسي للجمعية حصيلة سنة من النشاط.

زميلاتي زملائي،

ما إن انتهت فعاليات المؤتمر الحادي عشر الذي انعقد تحت شعار " **في دعم استقلال السلطة القضائية ضمان للعدل** " والذي تم فيه انتخاب أعضاء هذا المكتب من قبلكم والذي لمسنا من خلال حضوركم المكثّف رغبتكم الملحة في إعطاء دفع جديد لعمل جمعية القضاة التونسيين تكريسا للنهج التصحيحي الذي جسمه المؤتمر الاستثنائي في ديسمبر 2005 تولى المكتب التنفيذي الإشراف على تجديد تركيبة الهيئة الإدارية بالتحول إلى مختلف المحاكم. مغتنما الفرصة للالتقاء بالقضاة والاستماع إلى مشاغلهم وتطلعاتهم وما لمسه من خلال ذلك من حرص جميع القضاة على الالتفاف حول جمعيتهم خاصة والإقبال على الاشتراك غير المسبوق لقضاة المحاكم العدلية و مجلس الدولة مما يعزز ثقتكم فينـــا.

ثم تواصل هذا الاتصال بكم من خلال نواب المحاكم بالمجلس الوطني الذي اجتمع خلال هذه السنة في أربع مناسبات اتسمت بالجدية والحوار الصريح والمجدي وانصبت كل

لوائحها من تسجيل ما تحقق من مكاسب والتمسك بالثوابت والتذكير بها والمطالبة بالاستجابة لتطلعات القضاة .

وقد تمحورت مواضيعها سواء التي أدرجت باللوائح الأربعة الصادرة عن المجالس الوطنية المنعقدة على التوالي في 2007/02/04 و 2007/04/10 و 2007/06/11 و 2007/10/29 أو بالمذكرتين الموجهتين إلى السيد وزير العدل وحقوق الإنسان خلال جلستي العمل التي تمت مع أعضاء المكتب التنفيذي بتاريخ 26 مارس 2007 و 26 نوفمبر 2007 والتي تم خلالها التطرق إلى النقاط التالية :

1) في خصوص تحسين الوضع المادي للقضاة :

تنفيذا لما أوصى به سيادة رئيس الجمهورية رئيس المجلس الأعلى للقضاء في عديد المناسبات من تمتيع القضاة بامتيازات مادية حتى يتفرغوا للقيام برسالتهم السامية فإن المكتب التنفيذي للجمعية يأمل مراجعة سلم التأجير بما فيه المنح وخاصة منحة القضاء .

2) في خصوص مزيد العناية بمقرات المحاكم وتجهيزاتها:

إن جمعية القضاة التونسيين ولئن تشيد بالمجهودات التي تمت من خلال إنشاء مقرات محاكم جديدة وتعهد بعضها بالتوسعة والبعض الآخر بالصيانة، فإنه يؤكد على ضرورة دعم هذا التوجه ليشمل جميع مقرات المحاكم سواء بالعناية بمظهرها الخارجي أو من تجديد تجهيزاتها، وتعميم تجهيز مكاتب رؤساء المحاكم الابتدائية بجهاز الفاكس وربط جميع المحاكم بشبكة الانترنت مع طلب الإسراع في تنفيذ برنامج حاسوب لكل قاض ، والسعي في تعزيز الإطار الإداري بما فيه من مصلحة فضلى للعمل القضائي .

3) في خصوص تطوير العمل القضائي :

إن جمعية القضاة تتمسك باقتراحها تنقيح تركيبة الدائرة الشغلية الابتدائية من قاضي فردي إلى هيئة ثلاثية ضمانا أوفرا لحقوق المتقاضين وحسن سير القضاء .

وبتعميـــم الدوائر الجنائية بالمحاكم الابتدائية ولو بصفة تدريجية لمجابهة حجم العمل المتزايد لدى هذه الدوائر بالمحاكم الكبـــرى .

وباقتـــراح تعميم خطتي قاضي تحقيق أول ومساعد أول لوكيل الجمهورية بكل المحاكم الابتدائية بما يتماشى مع التنقيح الأخير المتعلق بإسناد خططي رئيس محكمة ووكيـــل الجمهورية لقضـــاة الرتبة الثالثة.

الإسراع ببعث المحاكم الابتدائية الجديدة بكل من تونس وسوسة وصفاقس لما فيه من تطوير للعمل القضائي وفتح الآفاق المهنية للقضاة.

4) تطوير ودعم عمل جمعية القضاة التونسيين:

– نظرا لتطور نشاط الجمعية ومسايرة لما يقتضيه ذلك من اعتمادات ومصاريف النظر في إمكانية مراجعة المنحة التي يتم رصدها من طرف وزارة العدل وحقوق الإنسان لها وذلك بالترفيع فيها.

– كما تم تقديم مثال هندسي لمشروع تهيئة نادي القضاة بسكرة والتكلفة التقديرية الخاصة به تنفيذا لما أذن به سيادة رئيس الجمهورية رئيس المجلس الأعلى للقضاء برصد اعتمادات لذلك الشأن.

– طلب مواصلة مساندة وزارة العدل وحقوق الإنسان لجمعية القضاة التونسيين في خصوص جهدها في التقدّم بالملف العقاري.

– السعي في تمكين منخرطي الجمعية من الانتفاع بعدد من المقاسم التابعة للوكالة العقارية للسكنى بمختلف ولايات الجمهورية.

زميلاتي زملائي،

تأكيدا منا على وجوب اطلاعكم على كل ما قام به المكتب التنفيذي من نشاط خلال الفترة المنقضية وما تميز به من حركية ونشاط مكثف في إيجاد حلول لبعض المسائل العالقة وتطوير عمل الجمعية في بعض المجالات الأخرى :

إن المكتب التنفيذي تمكن من تجاوز الصعوبة التي طرأت في تمكين القضاة من الانتفاع بعدد من المقاسم التابعة للوكالة العقارية للسكنى بمختلف ولايات الجمهورية والحصول تبعا لذلك على الاستجابة لعدد هام من المطالب .

– كما تمكن المكتب التنفيذي بالتقدم في ملفات العقارات المقتناة من طرف الجمعية والتي تم إدراجها ضمن مثال التهيئة العمرانية لتونس الكبرى حديثا (5 أكتوبر 2007) وأن هذا الملف في مراحله الفنية الأخيرة.

– كما عقد المكتب التنفيذي لجمعية القضاة التونسية جلسة عمل مع الهيئة المنبثقة عن المجلس الأعلى للقضاء المكلفة بإعداد الحركة القضائية لتبليغ طلبات الزملاء في ما يتعلق بالنقل والترقيات ومناقشة الوضعيات المتصلة بها والحصول على نتائج جدّ إيجابية شملت عددا هاما من الزملاء.

وإنّ جمعية القضاة تتمسك باعتماد معايير موضوعية عند اعتماد الحركة القضائية لما في ذلك من دعم لاستقلال السلطة القضائية.

– حرصا على متابعة الملفات الخاصة بالمناقلات والمتعلقة بطلبات بعض الزملاء تولى المكتب التنفيذي التدخل بغاية الاستجابة لها ، وتمت الاستجابة لغالبية المطالب .

– تدخل المكتب التنفيذي بصفة مباشرة وفي العديد من المناسبات لفائدة السادة القضاة بغية حل بعض المشاكل سوى لدى ديوان مساكن القضاة أو لدى البنوك أو فيما يتعلق باقتناء السيارات.

ولا يفوتنا الإشارة إلى التجاوب المثري الذي لقيه المكتب التنفيذي من قبل وزارة العدل وحقوق الانسان ممثلة في السيد الوزير ومختلف هياكل الوزارة.

– وبالتوازي مع ما سبق ذكره استأنف المكتب التنفيذي إصدار النشرية بإصداره العدد الجديد ونغتنم الفرصة لمطالبة الزملاء في المشاركة في إثراء محتواها بمساهماتهم في العدد المقبل.

كما تولى المكتب التنفيذي بعث موقع واب خاص بالجمعية نأمل أن يكون ملما بكل ما يتعلق بالتعريف بها وبنشاطها ومختلف اهتماماتها مع الملاحظ أنه تم تركيز نادي للإعلامية والانترنت بنادي القضاة بسكرة.

هذا وإيمانا من المكتب التنفيذي بالمحافظة على التقاليد القضائية والتواصل بين مختلف أجيال القضاة فقد تولى المكتب التنفيذي إقامة حفلي تكريم على شرف رؤسائنا الأفاضل ممن بلغوا سن التقاعد الوظيفي الأول بتاريخ 2007/02/09 تم فيه تكريم القاضي الفاضل السيد المبروك بن موسى الرئيس الأول لمحكمة التعقيب وتم الحفل الثاني بتاريخ 08 جوان من نفس السنة تم فيه تكريم القاضي الفاضل السيد محمد الحبيب يوسف الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بتونس والقاضية الفاضلة السيدة جويدة قيقة رئيس دائرة بمحكمة التعقيب والقاضي الفاضل السيد حمادي بن الصادق الشيخ وكيل الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف ببنزرت والقاضية الفاضلة السيدة عائشة البكوش رئيس دائرة بمحكمة الاستئناف بالمنستير .

* بالنسبة للنشاط الترفيهي:

فقد تم بتاريخ 07 جانفي 2007 تنظيم يوم تنشيطي وترفيهي للأطفال بنادي القضاة بسكرة بمناسبة اليوم الوطني للطفل ، كما تم بعد ذلك بتاريخ 21 جانفي 2007 تنظيم زيارة ميدانية لأبناء السادة القضاة إلى مختلف فضاءات ومعارض مدينة العلوم .

– تم تنظيم إقامة بأحد النزل بمدينة الحمامات مع تذاكر دخول لمدينة الألعاب "قرطاج لاند" أيام 19 و 20 و21 مارس 2007.

– كما تنظيم دورة لكرة القدم شملت كافة محاكم الجمهورية خلال كامل شهر جوان 2007 وانتظم يوم 01 جويلية 2007 حفل الدور النهائي .

ونحمد الله على أن جميع تلك الأنشطة وبشهادة المشاركين فيها كانت ناجحة من حيث الإقبال والتنظيم وزادت في ربط عرى الصداقة بين أفراد الأسرة القضائية.

وقد تولت الجمعية تقديم الدعم المادي لكافة الزملاء الذين تولوا طلب دعمهم لإصدار منشورات علمية ومؤلفات قانونية.

هذا وإن هذا النشاط لم يقتصر على ما ذكر فقط بل إن النوادي الجهوية بكل من سيدي بوزيد و المنستير و قفصة زيادة على بعث ناد جديد للقضاة بالمهدية قاموا بعدة أنشطة على المستوى الجهات المذكورة وإننا ننوّه بأعضاء الهيئة الإدارية بكل من سيدي بوزيد والمنستير وقفصة لما أبدوه من حماس في تطوير نشاط تلك النوادي.

زميلاتي زملائي،

بقدر ما ننوه بمبادرة تعاونية القضاة بالترفيع في المبالغ المسترجعة بعنوان مصاريف طبيّة، ونطالب بمزيد دعمها ماديا وذلك لتطوير أدائها ليشمل مجالات أخرى غير التأمين على المرض، فإننا نأمل أن تتولى تعاونية القضاة تشريك جمعية القضاة التونسيين بصفة فعلية في وضع برامج لتطوير عمل التعاونية مما يساهم في وصول المعلومة بأيسر السبل وأسرع الأوقات. ونحن إذ نبسط هذا المقترح فإننا متأكدون من جدواه من أنه سيعود بالنفع على الأسرة القضائية .

ونفس هذا المقترح يمكن تطبيقه مع ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل وحقوق الانسان.

* نشاط الجمعية على المستوى الدولي :

على المستوى الدولي شاركت جمعية القضاة التونسيين في فعاليات المؤتمر السنوي للإتحاد العالمي للقضاة الذي انعقد بالنرويج خلال شهر سبتمبر 2007 كما شاركت في فعاليات الدورة السنوية للمجموعة الإفريقية التابعة للإتحاد العالمي للقضاة وكان ذلك في أواخر شهر أفريل 2007 بالكوت ديفوار وشاركت أيضا في فعاليات ندوة دولية تم عقدها ببادرة من النقابة الوطنية للقضاة بالجزائر حول موضوع " أخلاقيات مهنة القاضي " وذلك خلال شهر جويلية 2007.

وعلى هذا الصعيد كانت مشاركات جمعية القضاة التونسيين كعادتها فعّالة وذلك لمزيد تدعيم إشعاعها دوليا والتعريف بأهداف الجمعية صونا للمكانة المرموقة التي تحظى بها

جمعيتنا وفي هذا الإطار بادرنا بدعوة أعضاء من رئاسة الاتحاد العالمي للقضاة للحضور كضيوف شرف خلال أشغال المؤتمر الثاني عشر لجمعية القضاة التونسيين الذي سينعقد خلال شهر ديسمبر 2008.

زميلاتي زملائي،

ولئن اتسم نشاط جمعيتنا بالكثافة فإن طموحاتنا المستمدة مما أقره زملاؤنا الكرام بمختلف لوائح المؤتمرات السابقة وتطلعاتنا لما هو أفضل لجميع القضاة دعما لاستقلال السلطة القضائية ورفعا لمكانة القاضي الطبيعية فإن عملنا في هذا الغرض لا يزال متواصلا بإيمان مطلق بأن المسار التصحيحي أساسه الجهد الدؤوب دون كلل والتفاف كافة القضاة حول جمعيتهم لتحقيق أهدافها بما يؤكد أنهم أولو عزم شديد للدفاع عن استقلاليتهم وحيادهم.

زميلاتي زملائي

لا شك أن هذه الجمعية هي جمعية كل القضاة بمختلف أصنافهم ورتبهم دون إقصاء أو تهميش لأي كان فمؤتمراتها تدار بأساليب ديمقراطية واجتماعات المجالس الوطنية تطلق فيها حرية التعبير وإبداء الرأي في الشأن القضائي بمختلف جزئياته، وهي بالتالي الفضاء الرحب الذي يلتقي فيه القضاة للدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية والتي هي أساس دعم استقلالية السلطة القضائية وإن ما أقدمت عليه فئة قليلة من أعمال بإصدار بلاغات من هنا وهناك بمناسبة وبغير مناسبة والانضمام في ذلك إلى مجموعات تنشط في المجال السياسي فيه خلط واضح في المفاهيم ومس بمبدأ حياد القاضي ومحاولة يائسة بحشر جمعية القضاة التونسيين في متاهات أبدى القضاة فيها موقفهم وحسموا أمرها.

وفي الختام يتوجه المكتب التنفيذي بأسمى عبارات الشكر والتقدير لسيادة رئيس الجمهورية رئيس المجلس الأعلى للقضاء ومجلس الدولة على رعايته الموصولة التي ما فتئ يوليها لأعضاء السلطة القضائية ، كما يجدد شكره وتقديره لكافة الزملاء على التفافهم حول جمعيتهم ومساهمتهم في إنجاح أنشطتها ويدعو إلى مواصلة العمل لتحقيق تطلعات كافة القضاة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس الجمعية السيد طارق ابراهم